

ارقام موازنة 2023 وحقائق النفقات والإيرادات من تقارير وزارة المالية

18-03-2024

الكتاب

محمود بابان

ملخص : وبالإضافة إلى الوقوف عند الفروق والأخطاء في الأرقام، ينبغي الانتباه إلى زيادة النفقات في الشهر الواحد، وخاصة في نهاية العام، فبحسب التقارير إجمالي النفقات حتى نوفمبر كان 109 تريليون دينار، لكن في 31 ديسمبر 2023 يصل إلى 142.4 تريليون دينار.

أعلنت [وزارة المالية العراقية](#) قبل أيام الحسابات النهائية لمجموع إيرادات ونفقات السنة الماضية في حين كان من المتوقع زيادة الإيرادات عن النفقات بسبب تأخر إقرار الموازنة السنوية، لكن نفقات الشهر الأخير من السنة كانت سبباً في وجود نقص بمبلغ 6.7 تريليون دينار، وذلك أقل بعشر مرات من الذي تم ذكره في الموازنة، بحسب التقرير مجموع النفقات هو 142 تريليون دينار لكن مجموع الإيرادات النفطية وغير النفطية كانت 135 تريليون دينار.

هناك تعليقات كثيرة على الأرقام الواردة في التقارير، وخاصة التقارير المالية في العراق، لأن هناك دخل واحد ورقمين، قاعدة واحدة وثلاثة أرقام، ذلك بالإضافة إلى الأخطاء في أرقام التقارير. فمثلاً في قانون الموازنة لثلاثة أعوام هناك خطأ في جمع الأرقام بمبلغ 1.3 تريليون دينار، النفقات التشغيلية ونفقات الإستثمار لمحافظة الأنبار قدرت بمبلغ 466 مليار دينار، لكن المبلغ المسجل كمجموع هو 436 مليار دينار، وقد تم الآن صرف 850 مليار دينار لها بحسب التقرير النهائي لوزارة المالية.

وبالإضافة إلى الوقوف عند الفروق والأخطاء في الأرقام، ينبغي الانتباه إلى زيادة النفقات في الشهر الواحد، وخاصة في نهاية العام، فبحسب التقارير إجمالي النفقات حتى نوفمبر كان 109 تريليون دينار، لكن في 31 ديسمبر 2023 يصل إلى 142.4 تريليون دينار. أي أنه تم إنفاق 32 تريليون دينار في شهر واحد، أي ثلاثة أضعاف الأشهر الأولى وضعف الشهر الذي سبقه.

في العام الماضي تم تثبيت الموازنة بعد مرور نصف السنة، لكن هل أرقام الإيرادات والنفقات مثل ما هو مذكور في الموازنة؟ لماذا تصل النفقات في نهاية العام إلى ثلاثة أضعاف الأشهر التي سبقتها؟ نفقات أي مؤسسة مثل الميزانية، ما هي المؤسسة التي تكون نفقاتها مثل الميزانية، وما هي المؤسسة التي تكون أقل منها بمرتين أو أكثر منها بمرتين؟ ماذا عن الفرق بين الإيرادات النفطية وغير النفطية في الموازنة والحساب الختامي؟

الفرق بين الموازنة النيابية وإيرادات ونفقات وزارة المالية العراقية

في منتصف العام الماضي ثبت البرلمان العراقي موازنة 3 أعوام لكن القانون يحتاج إلى تعديل لهذه السنة ومر شهرين ولم يتم إرساله من قبل مجلس الوزراء إلى مجلس النواب.

بحسب تقارير وزارة المالية العراقية وتقرير الموازنة السنوية، الأرقام التي تكتب في قانون الموازنة هي ليست سوى للنشر في الجريدة الرسمية العراقية، لأن الأرقام المخصصة للوزارات والمؤسسات ان كانت النفقات التشغيلية أو الإستثمارية نادراً ما تتطابق مع أرقام وزارة المالية مثل النفقات والإيرادات للسنة الماضية.

ومن حيث الإيرادات، وبحسب موازنة 2023، كان ينبغي أن تبلغ إيرادات العراق الإجمالية 134.5 تريليون دينار، منها 117.2 تريليون دينار إيرادات نفطية و17.3 تريليون دينار إيرادات غير النفطية، وبلغ إجمالي إيرادات العراق النفطية وغير النفطية في تلك السنة 135.6 تريليون دينار، منها 125.8 تريليون دينار إيرادات نفطية و9.7 تريليون دينار إيرادات غير نفطية، ما يعني أن الفارق بين ما أصدره البرلمان كقانون موازنة وما حصلت عليه وزارة المالية فعلياً كإيرادات هو 1.1 تريليون دينار وذلك بسبب إرتفاع سعر النفط وإلا الفرق هو 7.6 تريليون دينار للإيرادات النفطية.

من ناحية الإنفاق كان من المفترض أن ينفق العراق 198 تريليون دينار، لكن في تلك السنة انفق 142 تريليون دينار وفي شهر كانون الأول عام 2023 أصبحت 32 تريليون دينار! كما كان من المفترض أن تقتصر الموازنة 64 تريليون دينار لسد العجز، لكن الآن هناك عجز قدره 6.7 تريليون دينار، وهو ما لم يكن ليحدث لو لم تكن النفقات في كانون الأول/ديسمبر بذلك الشكل.

بالنمعة في النفقات قليلاً نرى إرتفاعات وإنخفاضات غريبة للغاية في النفقات المؤسسية مثل أرقام ميزانية عام 2023 والأرقام المذكورة في التقرير النهائي لحسابات وزارة المالية العراقية، مجلس النواب مثلاً خصص له مبلغ 418 مليار في الموازنة لكن تم صرف 582 مليار دينار، منها 581 مليار دينار تشغيلية ومن بين التشغيلية 474 مليار دينار لرواتب النواب والموظفين في المؤسسة. في المقابل خصص في الموازنة مبلغ 94 مليار دينار لرئاسة الجمهورية لكن تم صرف مبلغ 71 مليار دينار فقط منها 43 مليار دينار للرواتب.

وخلافا لجميع الوزارات والمحافظات، فإن الفارق بين الميزانية المخصصة والأموال المصروفة على وزارة النفط في العراق، وبحسب موازنة 2023، بلغ إجمالي إنفاق وزارة النفط (الاستهلاك والاستثمار) 23.2 تريليون دينار، النفقات التشغيلية كانت 7.4 تريليون دينار و

الإستثمارات 15.8 ترليون دينار لكن بعد أن تم إنفاق 10 ترليون دينار على الاستثمار في شهر ديسمبر، فإن إجمالي الإنفاق لم يصل بعد إلى 12.9 ترليون دينار!

وبحسب الأرقام الواردة في موازنة 2023، كان ينبغي تخصيص 16.4 ترليون دينار لإقليم كردستان، لكن في التقرير النهائي لوزارة المالية العراقية لعام 2023، لم يتم صرف "دينار واحد" كنفقات لإقليم كردستان.

عواقب الإنفاق السريع لعشرات ترليونات الدنانير

بحسب تقارير وزارة المالية كان مجموع الإنفاق 109 ترليون دينار لغاية شهر 11، منها 97 ترليون نفقات تشغيلية و 12.3 ترليون إستثمارية، لكن خلال ال 31 يوم التي تليها وفي تقرير نهاية السنة أصبح إجمالي الإنفاق 142 ترليون دينار منها 118 تشغيلية و 24 ترليون إستثمارية، حيث تضاعفت النفقات الإستثمارية ليس لوزارة الزراعة ومصادر المياه او وزارة التجارة او التربية، بل لوزارة النفط.

صحيح أن توقيع الاتفاقيات والمشاريع يتم الإعلان عنها يومياً وحتى خلال ساعات في هذا البلد، لكن سرعة توقيع اتفاقيات المشاريع ووضع حجر الأساس واللقاءات والزيارات ومذكرات التفاهم لا تعني النهضة بل حتى يأخذ تنفيذها وقتاً طويلاً للغاية وبعد سنوات عديدة، لا تعد الشركة المنفذة غير راغبة في البقاء في الاتفاقية فحسب، بل تنسحب أيضاً من المشروع، وآخر الأمثلة على ذلك انسحاب [شركة شيل الهولندية](#) من بناء مدينة البصرة البتروكيمياوية المعروفة بمشروع نبراس والتي تم التوقيع عليها في 2015.

نقطة أخرى مهمة وهي تراكم النفقات نهاية العام وتخلف نظام الإنفاق الإستهلاكي والإستثماري في العراق وآليات ربط النظام المالي ببعضه وعدم وجود نظام اقتصادي رقمي شامل والتعامل بالنقد، وحتى لا يتم إرجاع الأموال، يتم الانتهاء من العمل الذي لم يتم إنجازه خلال ثلاثة أشهر والتوقيع الذي تأخر والموافقة التي لم تتم إعادتها في ثلاثة أيام، تكتمل الاجتماعات، وتعطى الموافقات، وتكون التوقعات والأختام سريعة ولتلك السرعة بالتأكيد احتياجات عدة واولها مالية.

ومن ناحية أخرى، فإن هذا التسريع وإنفاق ترليونات الدنانير في أيام قليلة سيكون له أثر كبير على المشاريع، لأن السرعة في التخطيط والمناقصة والتصميم لن تكون نتائجها جيدة بالتأكيد، ولذلك فإن المشاريع في العراق لا تكتمل وتتأخر وتحتاج إلى الصيانة فور افتتاحها، [وبحسب وزارة التخطيط العراقية](#) (2022)، فإن هناك 1452 "مشروعاً متوقفاً ولم يكتمل في العراق، بتكلفة 24 ترليون دينار.

النهاية

الفارق في نفقات المؤسسات أكثر وأقل مما هو موجود في الموازنة مثل موازنة عام 2023 والذي اعدته وزارة المالية العراقية يبلغ ترليونات ومليارات الدنانير وهذا بالتأكيد يعيدنا إلى مسألة ما إذا كان العراق يعمل على ميزانية سنوية؟ إذا كان قد يتم العمل بها بالفعل إذاً لماذا لا يتم تقليص المبلغ خلال تثبيت ميزانية السنة التي بعدها، ام انه مجرد نقاش برلماني وحبر على ورق! وفي كل عام، إذا كان الأمر مجرد تقديراً، كما يقال، فلماذا هذه الضجة في البرلمان؟

علاوة على ذلك، ما هي خطط مجلس النواب واللجنة المالية لمعالجة التناقض بين التقرير المالي والموازنة التي وضعها والتي تتكرر سنوياً؟ فهل مجلس النواب على دراية بالمبلغ المخصص للمشاريع الاستثمارية وكم صرف لها؟ كم خصص للرواتب وكم صرف منها؟ كم خصص للوزارات والمؤسسات وكم صرف منها؟

منذ أكثر من عقدين من الزمن، ما يعتبر عائدات نفطية للعراق في الموازنة، وما نراه نهاية العام ليس قريباً بل مختلفاً 180 درجة، لماذا لا تتم إعادة النظر في الآلية، ليست هناك مئات الإيرادات المختلفة، بل فقط إنتاج وتصدير النفط واسترداد الأموال.

قد لا تكون هناك مشكلة الآن، لأن ما تم وضعه ليس واضحاً، مهما كان خاطئاً، لأن أسعار النفط مرتفعة، ولكن يوم تنخفض أسعار النفط إلى أقل من 50 دولاراً، فستكون الضريبة على أسعار النفط وعدد البراميل المصدرة يعتبر خطأً.

إذا حسبنا ذلك كنسب أيضاً بحسب الموازنة كان من المفترض ان تكون عائدات العراق لعام 2023 87.1% منها نفطية و 12.9 غير النفطية، لكن بحسب تقرسر وزارة المالية شكلت الإيرادات النفطية حتى 31 من كانون الأول/ديسمبر 93% والإيرادات غير النفطية 7%.

online] Available at: <https://mof.gov.iq/Pages/MainMof.aspx> [Accessed 25 Feb. 2024]. (n.d). وزارة المالية, جمهورية العراق. (n.d). [Feb. 2024]

online] Available at: <https://moj.gov.iq/view.7273/> [Accessed 25 Feb. 2024]. (n.d). وزارة العدل - جمهورية العراق. (n.d). [2024]